

# التربية الدينية والسلوك الاقتصادي مقارنة في السلوك المالي للمستهلك بالمغرب نموذج جهة تادلة - أزيلال

محمد الكوادي \*

---

\* باحث بسلك الدكتوراه بكل من معهد الدراسات الإفريقية وكلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس بالرباط، المغرب

إشراف الدكتور أحمد الشكري، 2011 - 2015

# التربية الدينية والسلوك الاقتصادي مقارنة في السلوك المالي للمستهلك بالمغرب نموذج جهة تادلا - أزيلال

بين الدين والاقتصاد والتنظيم والتطوير من الأهمية بمكان [3]، ومع ذلك، ولفترة طويلة، فقد وجد الخبراء أن العوامل الثقافية، وخاصة العوامل الدينية كانت خارج اهتمامات علم الاقتصاد، يصعب قياسها، باعتبارها تقع خارج الخطاب العلمي. إن الإنسان الرشيد (L'homo oeconomicus) كما نعلم - لا دين له، مؤخرا فقط، وخلال بداية التسعينيات [4]، أصبح هذا الميدان حقلا خصبا لاستكشاف علائق وصلات القضايا الدينية بالتنمية الاقتصادية من منظور متعدد التخصصات، سواء نظريا أو تجريبيا، عند تقاطع التاريخ والاقتصاد وعلم الاجتماع، ومع ذلك، نتساءل، هل من الممكن أن الإصلاح البروتستانتي سيكون مثل الدجاجة التي تبيض ذهبا؟ وتحفظ لنفسها بسر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، تبعا لمقاربات علماء الاجتماع مثل دوركهايم، وفيرر وغيرهم، هذا الأخير الذي يزعم في نظريته من خلال كتاباته، وخاصة كتابه: (الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية) أن العلاقة بين الدين والتنمية الاقتصادية في أوروبا الغربية، هي في جوهرها عامل مهم في نشوء الرأسمالية [5]، وبالتالي، فإن المتغيرات الاقتصادية (مستوى المعيشة أو تدخل الدولة في الاقتصاد) تؤثر في المعتقدات أو الممارسات الدينية، وعلى النقيض من ذلك، نجد مقاربات أخرى، تعتبر أن الدين له تأثير على الأداء الاقتصادي [6]، وربما الممارسات والسلوك الاقتصادي والمالي. إذ تفترض أن الاقتصاد كلما تطور، كلما أصبح الناس "أقل تدينا". ومقاربات أخرى لازالت تفترض أن الدين له تأثير على الاقتصاد [7] من خلال السلوك الفردي خصوصا، وعموما، فالتدين، بتفعله للمبادئ الأخلاقية كالصدق والاستقامة، يؤثر على الرغبة في العمل والإنتاجية [8]، كما يمكن أن تكون له

**المخلص** - تستهدف هذه الدراسة رصد وتحليل طبيعة العلاقات المحتملة بين أشكال التربية الدينية والسلوكات الاقتصادية والمالية لاستهلاك الأسر في المغرب، في ظل المتغيرات والتحويلات الدولية والوطنية، لا سيما في عصر الأزمات الاقتصادية والمالية التي توسع الهوة بين الفقراء والأغنياء، انطلاقا من نموذج إحصائي تنبؤي (تحليل الانحدار المتعدد)، لدراسة أثر خمسة متغيرات مستقلة على المتغير التابع: "إمكانية نشر ثقافة ترشيد السلوك المالي للمستهلك بالمغرب"، من خلال عينة بلغت 1400 أسرة (دراسة كمية) بجهة تادلا أزيلال تم انتقاؤها بشكل عشوائي وفق الطريقة الطبقيّة، كما تم استجواب بعض معتنقي الديانتين اليهودية والمسيحية (دراسة كيفية)، بُغية التأسيس للمشارك الديمقراطي التربوي الكفيل بترشيد السلوك الاقتصادي والمالي للمستهلك، ولتحقيق أهداف البحث والتحقق من فرضياته، تم استعمال الاختبارات اللازمة على فقرات الاستبيان، لبيان مدى ملاءمة النموذج للدراسة، وقد أظهرت النتائج قوة النموذج وتضمنه لغالبية المتغيرات المؤثرة في إمكانية ترشيد السلوك المالي، بحيث إن الرفع من كفاءة مختلف أشكال التربية الدينية كفيل ببلوغ هذا الترشيد، ما يبنى بنجاح البنوك التشاركية المرتقبة بالمغرب. وتوضح نتائج التحليل الإحصائي تفاصيل النموذج المعتمد.

**الكلمات المفتاحية:** التربية الدينية، السلوك الاقتصادي والمالي، المستهلك المغربي.

## 1. المقدمة

نلاحظ في الآونة الأخيرة، الارتباط الوثيق بين الدين والاقتصاد والتنمية والمال [1]، وخاصة مع الديانات السماوية الثلاث (اليهودية والمسيحية والإسلام) [2]، هذه العلاقة التي أصبحت طاغية على النقاشات العامة، وهو موضوع تم إهماله إلى يومنا هذا من لدن الاقتصاديين، وهكذا، إذا اعتبرنا المكانة الاستثنائية التي قد تحتلها معتقداتنا الدينية - والثقافية عموما - في توجيه سلوكنا الاقتصادي والاجتماعي، تبدو مسألة العلاقة

المصلحة العامة، على اعتبار أنها تتضمن المصالح الشخصية تبعاً. لذلك، فدراستنا الميدانية هذه سنتكبد على تحليل السلوك الاقتصادي والمالي الاستهلاكي لعينة من شرائح أسر مختلفة لسكان جهة تادلة - أزيلال. هذه الشرائح التي تباينت سلوكياتها الادخارية والاستهلاكية والاستثمارية، خصوصاً في قطاع العقار والتجهيز المنزلي، في ظل التحولات الجذرية للسياسة الاقتصادية والمالية بالمغرب (إقحام المعاملات المالية البديلة من مرابحة ومشاركة وإيجار سنة 2007، والمعاملات المرترقة في إطار مشروع القانون البنكي الجديد 2014، الذي نص في باب خاص على البنوك التشاركية ومعاملاتها التمويلية والاستثمارية الإسلامية). هذا أمام التسهيلات التمويلية لمؤسسة محمد السادس للتربية والتكوين (تخفيض نسب الفائدة على القروض السكنية، وتخفيضات طالت مجموعة من الخدمات الأخرى لشريحة موظفي التعليم مثلاً). كل هذه الإجراءات هدفها الرفع من نسبة مساهمة هذه الشريحة في الدورة الاقتصادية والمالية الرسمية. لكن رغم ذلك لازالت نسبة هامة منها تفضل التعامل عبر طرق أخرى غير مهيكلة من قبيل القرعة (دَارْتْ la tournante)، أي الإقراض التعاوني المتبادل، وكذا القروض العائلية وغيرها، حيث تعتبر القروض الرسمية ربوية، ما يفوت على الدولة موارد هامة من شأنها أن ترفع من كفاءة الاقتصاد الوطني المرتبط بدول منطقة الأورو التي تعيش أزمة مالية خانقة، ما يسمح لنا بالتساؤل عن العلاقة السببية الممكنة بين السلوكات الاقتصادية والمالية الاستهلاكية لهذه الشرائح المختلفة من الأسر التادالية؟ وهل يعد الدين والقيم الأخلاقية عاملاً حاسماً في توجيه هذه السلوكات؟ وما هي السياسة التربوية الدينية والمالية الكفيلة بإقناع هذه الفئة العريضة للانخراط في الدينامية التنموية الوطنية، تراعي قيم المجتمع المغربي الأصيلة وحاجياته الأخلاقية، وترفع من التوظيف الأمثل لكل الموارد المتاحة في ظل التحولات الجذرية للاقتصاد الوطني والعالمي؟ هذا، إذا علمنا أن المغرب لا يتوفر على سياسة واضحة علمية متكاملة وممنهجة في هذا المجال. في الواقع، نحن بحاجة، عموماً،

آثار سلبية على الأداء الاقتصادي من خلال تشجيع فكر الخضوع والاستسلام.

هناك توافق عام على أن تحقيق الرفاه البشري الحقيقي يتطلب إشباع الحاجات المادية والمعنوية للإنسان، لكن الإشكال يكمن في إمكانية تلبية هاذين النوعين من الرغبات معا عبر الزيادة في الثروة والدخل؛ خصوصاً المعنوية منها، والتي تعتبر السعادة وراحة البال من أهمها، وتبني قناعات سامية مشتركة أخرى بين بني البشر، من قبيل إقامة العدل والمواخاة والتضامن والتعاون، بمعنى عدهم جميعاً نظراً متساويين يعاملون باحترام وتقدير ويستفيدون جميعاً من ثمار التطور، بغض النظر عن عرقهم أو لونهم أو سنهم أو جنسهم أو جنسيتهم [9]. وثمة متطلبات أخرى لبلوغ الرفاه المستديم على القدر ذاته من الأهمية عند عموم الناس، تتمثل في القرب من الله، والسمو الروحي والأخلاقي، وسلامة الحياة والأمل، والحرية الشخصية، وتشير التجربة التاريخية إلى اعتماد الحاجات المادية والمعنوية بعضها على بعض، إلى حد أن المجتمع قد يعجز عن إنجاز تطور اقتصادي طويل المدى إن هو قصر عن إشباع هاتين الحاجتين معا. وهنا تتجلى العلاقة المطردة والمتلازمة بين نوعي الحاجة.

لذلك يتبين أن دور التربية في المجتمع من الأهمية بمكان في تكوين المواطن الصالح الرشيد، خصوصاً إذا كانت تتبع من قيم ربانية إيمانية وخلقية ونفسية وسلوكية [10]. وتصبح هذه التربية أكثر أهمية إذا تعلق الأمر بترشيد سلوكات ونزوات النفس تجاه المال [11] قوام المعاش والمعاد (كسبا وإنفاقاً وادخارا واستثماراً)، فالأزمة المالية العالمية الأخيرة أكدت أهمية التربية المالية الأخلاقية، حيث إن من أهم أسباب استفحالها عدم توفر مختلف المتدخلين على المعلومات الكافية والمعرفة بطرق تحسين إمكاناتهم المالية، خصوصاً في تقدير المخاطر [12]. هذه الأزمة التي لم تتأثر بها المصارف الإسلامية عبر العالم، مما يبرز نجاعة الإجراءات الاحترازية الإسلامية، وتكمن أهمية هذا الدين في توقي الأزمات أو الخروج منها باعتباره حافظاً للمسلم على تحكيم ضميره الخلقى الكفيل بتوجيهه لمراعاة

## 2. مشكلة الدراسة

بينت بعض الدراسات التي أجريت على القيم الدينية والسلوك الاقتصادي والمالي بالمغرب بعض المفارقات والإشكالات، ومنها دراسة قام بها باحثون مغاربة [16]، بينت أن نسبة 34.5% من العينة المدروسة تعتبر التلغاف كأول مصدر للمعلومات الدينية، و32.6% منها ترفض القروض البنكية التقليدية لأسباب دينية، وأن 90% من المستجوبين أكدوا أن الدين حل للمشاكل الاقتصادية. والدراسة التي أجريت من طرف Islamic finance advisory and IFAAS assurance services سنة 2012م [17]، حيث أوضحت أنه حوالي 98% من المستجوبين المغاربة يرغبون في التعامل بمنتجات مالية إسلامية، مع ارتفاع الودائع المالية في البنوك المغربية، في مقابل ضعف تمويلها للاقتصاد الوطني، خاصة منذ صدور القانون البنكي الجديد لسنة 1993م، وتوفر مبالغ مالية مهمة خارج الدورة الرسمية للاقتصاد الوطني (القطاع المالي غير المهيكل)، ما قلص نسبة الاستبناك، ويؤكد هذا دراسة أجريت بجهة مراكش تانسيفت الحوز [18]، مفادها أن ما يروج من أموال في شكل قروض تضامنية بين الناس، يفوق المبالغ المالية الرسمية بالجهة. وفي سنة 2010 تم إدخال المعاملات البديلة (الإيجار والمشاركة والمرابحة) بغية الرفع من نسبة الاستبناك المتدنية هذه، لكن هذه المعاملات لم تكن تتوافق وتطلعات الجمهور المتدين خاصة، لتضمنها مجموعة من الشبه التي أثارها الخبراء في المجال، أمام التطور السريع لأنشطة المصارف والمالية الإسلامية عبر العالم، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وهذا مؤشر إيجابي على إمكانية تعبئتها للمدخرات المالية بالمغرب بناء على الخصوصيات الدينية للمجتمع المغربي.

إنه ليتضح بجلاء نسب الهدر في الثروة وما ينعكس عنه من مشاكل وأفات اجتماعية وسياسية وغيرها، ما يؤكد أهمية ترشيد السلوك الاستهلاكي لدى الأسر خاصة، باعتماد مقارنة تربوية مندمجة تسهم فيها كل المؤسسات المعنية، على اعتبار

لوضع الأسس لعلم السلوك المقارن لعلاقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أو بعبارة أخرى، دراسة السلوك والمواقف، نظرا لأنها توفر عوامل التحفيز والتطوير أو التنشيط والانحدار، خصوصا في المعاملات المالية.

يعتبر الاستهلاك أحد جوانب النظرية الاقتصادية الجزئية والكلية، ويعد المحرك الأساس للنشاط الاقتصادي، والباعث على الإنتاج. والاستهلاك هو عبارة عن استخدام السلع والخدمات من أجل إشباع الحاجات والرغبات الإنسانية [13]. ولذا، يرى بانفيلد: أن نظرية الاستهلاك هي الأساس العلمي لعلم الاقتصاد. ومعنى ذلك أن دراسة السلوك الاستهلاكي وفهم حقيقة الوظيفة التي يؤديها المستهلك تعد أمرا ضروريا لتفسير كثير من الظواهر والمشكلات الاقتصادية، ونظرا لتلك الأهمية التي يمثلها المستهلك وخطورة تأثيره في الحياة الاقتصادية للمجتمع، فقد تعددت الدراسات التي هدفت إلى تحليل سلوكه والتوصل إلى مبادئ ومفاهيم حول سلوك المستهلك [14].

إن نظرية سلوك المستهلك بالغة الأهمية في الأدب الاقتصادي المعاصر، لأنها تساعد على التنبؤ بالكيفية التي يوظف بها المستهلكون مداخيلهم المالية في مواجهة مختلف السلع والخدمات التي باتت أكثر تنوعا واشتباها، كما تساعد على فهم طبيعة طلب السوق [15]، ونظرا لهذه الأهمية فقد هيمنت نظرية الاستهلاك في الاقتصاد الوضعي على المزيد من البحث والتحليل على المستويين النظري والتطبيقي للتعرف على أهم خصائصها. وقد تركز الانتباه أكثر على الدراسات والنماذج التحليلية، ولا زالت الأبحاث تتوالى للوصول إلى نظرية متكاملة قادرة على التفسير الأعمق لسلوك المستهلك الذي يلفه غموض كبير.

وبناء على ما سبق، تحاول هذه الدراسة الانخراط في مواصلة البحث لمزيد من التحليل والتفسير للسلوك المالي للمستهلك في بيئة جديدة تتداخل فيها عدة معطيات، خاصة الجوانب التربوية والدينية القيمية والأخلاقية منها.

خلال تربية دينية مالية رشيدة؟

- هل لوجود سلوكيات اقتصادية ومالية للمستهلك المغربي (الأسرة)، تعبر عن رفض التعامل بالمعاملات البديلة، بوجود بدائل ادخارية وتمويلية غير رسمية، قد يكون سببها دينيا أو جبائيا أو غيره، أثر في إمكانية نشر ثقافة ترشيد السلوك المالي للمستهلك المغربي من خلال تربية دينية مالية رشيدة؟

- هل تؤثر الرغبة في التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية بتوقع نجاح البنوك التشاركية (الإسلامية) المرتقبة بالمغرب، واحترام أولويات ودرجات الاستهلاك، في إمكانية نشر ثقافة ترشيد السلوك المالي للمستهلك المغربي، في ظل نجاح تجربة المعاملات المالية للبنوك الإسلامية عبر العالم، وفشل تجربة المعاملات البديلة، وضعف البنوك التقليدية في تمويل الاقتصاد المغربي؟

#### ب. أهمية الدراسة

تتجلى الأهمية النظرية والتطبيقية للدراسة - أساسا - في توظيف نتائجها في:

- السياسات الاقتصادية والمالية التنبؤية في ظل الجهوية المتقدمة وسياسة الأقطاب والتضامن بين الجهات والجماعات لتحقيق الرفاه الوطني بترشيد استغلال وتوظيف الثروة المالية الوطنية.

- إثراء المكتبة المغربية، حيث تعد هذه الدراسة أول مقارنة مركبة - حسب علمنا - في المغرب، تتصدى لموضوع من المواضيع التي تم إهمالها، ويعرف اهتماما حديثا، إن على المستوى العالمي أو الوطني.

- توظيف التربية الدينية والسياسة الاقتصادية في نفس الآن لترشيد السلوك المالي للمستهلك المغربي.

- التنسيق بين المؤسسة الدينية والوزارات المعنية بالمجال الاقتصادي والمالي لوضع سياسة متكاملة وبصورة واضحة تراعي الحاجيات الحقيقية للمواطن المغربي.

- إثارة قضايا بحثية من قبل الباحثين والمختصين بمجال التدين والاقتصاد كقيلة بتمنيع الاقتصاد وتقويته للوصول للرفاه العام

أن الطلب الاستهلاكي الخاص (أو الأسري) من أهم مكونات الطلب الكلي؛ حيث يُمثل في كثير من الدول الإسلامية حوالي ثلثين من الدخل الوطني، ما يستدعي إجراء بحوث ميدانية باعتماد مقارنة حديثة تنبؤية في أوساط وبيئات معينة ترصد هذه الاختلالات. وتعد هذه الدراسة - على حد علمنا - من الدراسات الفريدة في هذا المجال، بإدماجها لمجموعة من المتغيرات (القيمة الدينية والاقتصادية والاجتماعية) باستحضار المشتركات التربوية والقيمة والاقتصادية للديانات السماوية الثلاث (اليهودية والنصرانية والإسلام).

#### أ. أسئلة الدراسة

وعلى هذا الأساس تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

هل لأشكال التربية والتنشئة الدينية، التي تتضمنها خاصة الديانات السماوية الثلاث (اليهودية والنصرانية والإسلام)، أثر على إمكانية ترشيد السلوك المالي للمستهلك المغربي (الأسرة)، بعد التحولات المهمة في السياسة المالية للمغرب في مطلع الألفية الثالثة، باعتماد المعاملات البديلة لسنة 2007، وصدور القانون البنكي الجديد [19] المنظم للمعاملات التشاركية (الإسلامية)؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

- هل هناك من تأثير للرغبة في الالتزام بمبادئ التشريعات السماوية للمستهلك (الأسر)، في إمكانية نشر ثقافة ترشيد السلوك المالي للمستهلك المغربي من خلال تربية دينية مالية رشيدة؟

- هل لوجود أشكال تربوية دينية مختلفة للمستهلك (الأسر)، تأثير في إمكانية نشر ثقافة ترشيد السلوك المالي للمستهلك المغربي من خلال تربية دينية مالية رشيدة؟

- هل لوجود سلوكيات اقتصادية ومالية للمستهلك (الأسر)، تعبر عن رفض التعامل مع البنوك التقليدية، خاصة في المناسبات الدينية، لاعتبارات متعددة أهمها الديني والجبائي، تأثير في إمكانية نشر ثقافة ترشيد السلوك المالي للمستهلك المغربي من

(النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية).

### ج. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- تفسير وفهم وتحليل علاقات المغاربة المعقدة مع الإسلام (معتقدا وسلوكا)، وهذا من شأنه أن يمنحنا مقارنة وقراءة جديدة لعاداتنا وتقاليدينا وأحكامنا، خاصة في المجال الاقتصادي والمالي (عمليات الاقتراض والائتمان والتأمين وأدوات السوق المالية من أسهم وسندات).

- ترشيد السلوك المالي للمستهلك المغربي للمساهمة بتوظيفه الأمثل لمذخراته وموجوداته المالية للرفع من كفاءة الاقتصاد الوطني، دونما مخاطر كبيرة.

- تقليص الفجوة ما أمكن بين الاقتصاد الحقيقي (الإنتاج، والاستثمار، والاستهلاك) والاقتصاد المالي (تطور البورصات على وجه الخصوص). حيث تصل هذه الفجوة الآن، على المستوى العالمي، إلى أكثر من مئة تريليون دولار، فالأزمات الأخيرة تتميز بالفارق الكبير بين الاقتصاد الحقيقي والمالي نتج عنها ما يسمى بالفقاعة المالية التي لا علاقة لها بالنشاط الإنتاجي، تسببت في اتساع الهوة بين التوقعات الاقتصادية وتطبيقاتها على أرض الواقع. ومن شأن هذا الحماية من التقلبات المفاجئة للاقتصاد كالأزمات المالية وما ينجم عنها من أضرار تطل جميع القطاعات والفاعلين.

- إعادة تربية الأمة وفقا لمفاهيم الفكر المستصلحة والرشيده، ووفق النسق الثقافي القادر على إعادة بناء شخصية الأمة الإسلامية خاصة، والدينية عموما، بشقيها العقلي والفني، وتحفيز وإقناع نخبنا الفكرية في كل المؤسسات التربوية والتعليمية (في الأسرة والشارع والجمعيات والمؤسسات الدينية والإعلام والإنترنت، وغيرها من وسائل التربية والتنشئة الدينية)، لقررتها على القيام بهذا الدور الإيجابي في هذه المرحلة.

- تكثيف الاشتغال وتجديد المنهجيات لاستيعاب المستجدات المعاصرة، والعمل الجاد والصادق على تنزيل الأفكار وتطبيقها على الواقع.

- توظيف تعاليم الديانات السماوية لنشر الوعي باجتناب المعاملات المضرة بالاقتصاد والمال، باتخاذ إجراءات عملية لتوعية أكبر عدد من المتعاملين بغية تعبئة المدخرات وترشيد توظيفها، علما أن الغالبية العظمى من المتدينين، وخصوصا المسلمين منهم، تتفادى وتتحرج في التعامل مع المصارف. ويشبه هذا الوضع حالة الاكتناز الذي اعتبره كينز (J.M.KEYNES) سببا مهما في تسرب مبالغ مهمة من الدورة الاقتصادية والإنتاجية [20]، وهو ما يضعف الاقتصاد ويشل فاعليته، ويوسع الهوة بين الدول الغنية، التي تهيمن على أكثر من تسعين في المائة من الثروات العالمية، والدول الفقيرة التي يمثل عدد سكانها أكثر من تسعين في المائة من تعداد سكان العالم.

- إن من أهداف علم الاقتصاد: الوصول إلي القوانين الاقتصادية والتعميمات التي تحكم الظواهر الاقتصادية، واكتشاف الحقائق الجديدة بهدف زيادة المعرفة الاقتصادية وإثرائها. أي الانطلاق من الفرضيات التي تقوم عليها دراسة المشكلة الاقتصادية، ثم القيام بعملية استنباط منطقي لاكتشاف ما تتضمنه هذه الفرضيات من نتائج عامة، وفي علاقة بموضوع دراستنا، فإننا نرزم مقارنة متكاملة لبناء قوانين ونظريات مفسرة للعلاقة السببية الممكنة بين السلوك الاقتصادي والمالي وبين مقومات التربية الدينية بالمغرب، انطلاقا من معطيات تهم عينة الدراسة.

### د. حدود الدراسة

اقتصر سير البحث على الحدود الآتية:

- الحدود الموضوعية: موضوع التربية عموما والتربية الدينية خاصة وموضوع السلوك الاقتصادي والمالي للمستهلك (الأسرة).
- الحدود المكانية: جهة تادلة أزيلال التي تعد من أهم وأغنى الجهات الستة عشر بالمغرب.
- الحدود البشرية: عينة مكونة من 1400 أسرة موزعة بين معتققي الديانات السماوية الثلاث وتهم كل الشرائح الاجتماعية.
- الحدود الزمنية: امتدت الدراسة الميدانية أزيد من ستة أشهر

من بداية شهر يناير 2014 إلى آخر شهر يونيو 2014.

أما محددات الدراسة فهي تتحدد في دراسة أثر خمسة متغيرات مستقلة تهم صلب الدراسة، هي متغير التدين ومتغير التربية الدينية ومتغير التعامل مع البنوك التقليدية ومتغير التعامل بالمنتجات المالية البديلة وأخيرا متغير توقع التعامل مع البنوك التشاركية (الإسلامية) بالمغرب حيث نشر قانونها في الجريدة الرسمية بتاريخ 22 يناير 2015، ومتغير تابع يتمثل في ترشيد السلوك المالي للمستهلك.

#### هـ. مصطلحات الدراسة

يمكن تحديد المصطلحات الرئيسية للدراسة على النحو التالي:

- التربية الدينية: غدت التربية المعاصرة أكثر ارتباطا بحفظ الحقوق الأساسية وبالانتمية الاجتماعية الشاملة، مما جعلها محط اهتمام العديد من الخبراء في المجال؛ وتعددت بذلك محاولات تعريفها، وتعرف الرابطة العالمية للتربية بأنها عملية تقوم "بإتاحة نمو قدرات كل شخص بصورة متكاملة قدر الإمكان كفرد، وفي الوقت نفسه، كعضو داخل مجتمع يحكمه التضامن. إن التربية غير منفصلة عن التطور الاجتماعي، إنها تشكل بالتالي إحدى ركائزه وقواه المحددة له" [21]، والتربية الدينية بذلك، هي عملية يؤخذ فيها الناشئ من أبناء الديانات المختلفة بكل ألوان الأنشطة الموجهة في ظل الفكر والقيم والمثل والمبادئ الدينية المختلفة لتعديل سلوكهم وبناء شخصياتهم على النحو الذي يجعل منهم أفرادا صالحين نافعين لدينهم وأنفسهم ووطنهم وأمتهم الدينية والبشرية كلها.

وتعرف إجرائيا في هذه الدراسة بأنها ما يعبر عنه الفرد وبيديه من قيم دينية وخلقية متصلة بالإيمان والعقيدة والعبادات والمعاملات، من خلال مختلف أشكال وقنوات التنشئة الدينية (الأسرة والمدرسة والإعلام...إلخ)، وتقاس من خلال اختبار مبني على مجموعة من الأسئلة المتضمنة باستبيان البحث.

- السلوك الاقتصادي والمالي للمستهلك: هو التصرف الذي يبرزه المستهلك من خلال ميزانيته (مقدراته المالية) في شراء أو استخدام السلع والخدمات والأفكار أو الخبرات التي يتوقع أنها

ستشبع رغباته أو حاجاته وفق الإمكانيات الشرائية المتاحة. ويعرف إجرائيا في هذه الدراسة من خلال قياس درجة ميول وتفاعل الفرد (رب الأسرة) مع مجموعة من الأسئلة المرتبطة بسلوكياته تجاه التعامل مع البنوك التقليدية والمعاملات البديلة والبنوك التشاركية، خاصة في المناسبات الدينية، من خلال اختبار مبني على مجموعة من الأسئلة المتضمنة باستبيان البحث.

- المستهلك: والمقصود به المستهلك النهائي الفردي (الأسرة)، وهو الشخص الذي يقوم بشراء السلع والخدمات للاستعمال الشخصي، أو الاستهلاك العائلي أو تستهلك من طرف فرد من العائلة، أو لتقدمها كهدية لصديق، ومن وجهة النظر التسويقية، فالمستهلك هو المحور الأساسي لكل ما يتم إنتاجه أو توزيعه.

ويعرف إجرائيا في هذه الدراسة بأن رب الأسرة أو من يعيها، أو فرد منها، تتحدد سماته وخاصياته من خلال مجموعة من الأسئلة المتضمنة باستبيان البحث (الجنس والمهنة والسن والمستوى الدراسي والحالة العائلية ونسبة الإعالة وطبيعة السكن والدخل).

- ترشيد الاستهلاك: هو مجموعة من السلوكيات والتصرفات المعقنة المبنية على ترتيب الأولويات في الاستهلاك دونما تمييز أو إقتار إشباعا لحاجات المستهلك ورغباته المختلفة.

ويعرف إجرائيا في هذه الدراسة بأنه مجموع المؤشرات الدالة على ترشيد وتبدير ميزانية البيت من لدن رب الأسرة المتضمنة بالاستبيان (كترتيب أولويات الاستهلاك من ضروريات وحاجيات وكماليات).

### 3. الدراسات السابقة والإطار النظري

نورد هنا بعض أهم الدراسات القريبة من دراستنا، مع العلم أن هذا الموضوع، كما أشرت في مستهل المقال، لم يبحث بشكل مباشر بتوظيف مجموعة من الحقول المعرفية، لذلك نورد هنا من الدراسات التي تطرقت له إن من زاوية التربية الدينية الخاصة بكل ديانة سماوية على حدة أو السلوك الاقتصادي والاستهلاكي، والدراسات القليلة التي حاولت مقارنة علاقة الديني

مركزي في التنمية الشاملة والمستدامة، وكتاب العلواني طه جابر، "التعليم الديني بين التجديد والتجميد" [26]، أوضح فيه أهمية توجيه التعليم الديني لخدمة القضايا الواقعية والمعيشية للبشر دونما إغراق في الطوباوية بالتربية على ملكة الاجتهاد، وأعمال الندوة المنعقدة بشراكة بين مؤسسة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء ومؤسسة كونراد أدنور بالمغرب "كيف يدرس الدين اليوم" [27]، حيث جمعت ثلة من الخبراء في مجال الدين والاقتصاد ركزت على ضرورة إعادة تفسير العلاقات الممكنة بين الديني والاقتصادي من أجل تفسير أعمق لمشكلات العالم، ودراسة "Amartya Sen في الأخلاق وعلم الاقتصاد" [28]، ركز من خلاله على أهمية الأخلاق في ترشيد السلوك الاقتصادي باقتسام الثروة العالمية بشكل أكثر عدلا من أجل التضامن والإخاء الإنساني، ودراسة سلوم طاهر عبد الكريم وجمال محمد جهاد "التربية الأخلاقية: القيم مناهجها وطرائق تدريسها" [29]، بيّنا فيه أهمية القيم الأساسية كالأمانة والكسب الحلال والعدل والتألف والتسامح وتربية الأبناء على الفضيلة بهدف إيجاد المجتمع الإنساني المثالي الواقعي، ومؤلف القيم العالمية وأثرها في السلوك الإنساني [30] لسعيد سعاد جبر، أوضحت من خلاله التناقض الصارخ بين القيم الإنسانية المعلنة وقيم العولمة التي انحرفت عنها خدمة للرأسمالية الاستنزافية باستغلال حقوق الإنسان بشكل مزيف، وكتاب "تحو تربية مالية إسلامية راشدة" [31] لأشرف دوابة، اعتمد فيه مقارنة دينية واقتصادية بناء على نصوص من القرآن الكريم والسنة النبوية واجتهاد العلماء، وربطها بواقع الناس، وقد استفدنا من هذه الدراسة فيما يتعلق بالمقاربة المزدوجة للحقل الديني والاقتصادي، وما أورده من توجيهات لترشيد السلوك المالي، ودراسة زيدان، أكرم، "سيكولوجية المال: هوس الثراء وأمراض الثروة" [32]، بين فيه حب الإنسان الجرم للمال من خلال مجموعة من السلوكات النفسية التي تمت دراسة تجلياتها في واقع العلاقات الإنسانية عبر دراسات ميدانية، وبحث HUSSIN [33] NAZIMAH، بين من خلاله مواقف وسلوكات معتتقي

بالاقتصادي والمالي. ومن هذه الدراسات إضافة إلى المراجع المذكورة آنفا نذكر: كتاب الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية [5] الذي يعد العمل الأكثر شهرة لفيبر حيث كان موضع العديد من التفسيرات المعكوسة، فالأخلاق البروتستانتية عنده لا تتعلق بمذهب أخلاقي له نظامه المعنوي وبراهينه النظرية، وإنما بأخلاق عملية (أي نمطا محددًا من التفكير وأسلوب الحياة) له ارتباط بالأخلاق البيوريتانية (التطهيرية) المستوحاة من المذهب الكالفني Calviniste الذي تم تطويره بشكل خاص في إطار البروتستانتية الانجلوساكسونية، ولا يعني هذا أي أخلاق بروتستانتية، وهذه النزعة puritain تعظم من التحرر العقائدي مع التحلي بنزعة أخلاقية كبيرة، وكتاب العبادات في الأديان السماوية لعبد الرزاق رحيم صلال الموحى [22]، وقد تضمن معطيات حول تفاصيل العقيدة والعبادة في الديانات السماوية الثلاث، اليهودية المسيحية والإسلام، خصوصا ما وضعه موسى بن ميمون، الذي حقق في الديانة اليهودية ونزح بها نحو التوحيد، وقد بين المؤلف فيه التقارب الكبير بين أشكال ممارسة العبادات، وهو أمر عادي مادامت كل الديانات والشرائع السماوية تمتح من مصدر سماوي واحد، وقد أفادتنا هذه الدراسة في الوقوف على هذا التقارب، ما ساعدنا أثناء مقابلات معتتقي الديانات السماوية الأخرى، ويتعلق الأمر باليهودية والمسيحية، وكتاب جاك أتالي "les Juifs, le monde et l'argent" [23]، بسط فيه الكاتب علاقة اليهود عبر التاريخ بعالم المال والأعمال مبرزا فيه أن العالم تهيم عليه قيمتان أساسيتان هما الدين والمال واللذان يمكنهما أن يكونا منبع الحروب والدمار العالمي، ودراسة القيم الإسلامية في السلوك الاقتصادي [24] ليوسف أحمد، حيث درس وحل من خلاله أهم القيم الإسلامية التي يمكنها أن توجه السلوك الاقتصادي للإنسان من خلال علاقته بخالقه وبالكون وبإنفسه وبالأخر في إطار الأخوة الإنسانية، وكتاب التربية وثقافة المجتمع (تربية المجتمعات)، للدكتور إبراهيم ناصر [25]، بين فيه أهمية التربية بأشكالها، ومدى مساهمتها في تنشئة المجتمعات، لما للتربية من دور



الفرضيات، ويستخدم هذا المنهج أساسا في الاقتصاد التطبيقي، المنهج الحديث، أو المنهج الفرضي، أو ما يسمى بالمنهج المعاصر الذي يجمع بين الاستقرائي والاستنباطي، ويستخدم في الاقتصاد القياسي. يتكون هذا المنهج من العناصر الآتية: (رياضيات + نظرية اقتصادية + إحصاء = الاقتصاد القياسي)، مع استخدام أدوات الإحصاء الوصفي لوصف خصائص البيانات المستخدمة، والإحصاء الاستدلالي لاستخلاص النتائج العامة من دراسة العينة قيد الدراسة، عن طريق أسلوب الاستنباط الطبقي العشوائي الموجه أساسا للمسلمين في الجهة. ودراسة وتحليل المتغيرات الإحصائية وترابطها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة بأسره، باستخدام الفرضيات الإحصائية والتنبؤ الاستدلالي باستخدام تقنيات برنامج SPSS، واعتماد تقنية المقابلة مع بعض رجال دين نصارى في الكنائس المتواجدة بالجهة، وبعض الشخصيات اليهودية المعروفة، على اعتبار أن الجهة عدت - عبر التاريخ - مكانا ملائما لنشاط هذه الفئات واستقرارها، ونذكر من هذه المناطق خاصة: دمناط وأيت اعتاب وقصبة تادلة ويزو ويني ملال، ونتوخى - عموما - إتباع مقارنة تكاملية مركبة)، لتحاول استدعاء أهم الحقول المعرفية التي يمكنها خدمة البحث وتفسير ما يستشكل منه، نذكر منها: (مقارنة الأديان وعلوم التربية وما يرتبط بها من علم الاجتماع وعلم النفس والعلوم السلوكية خاصة، بالإضافة إلى التاريخ والاقتصاد وعلم التسويق) إذ لوحظ في العقود القليلة الأخيرة التوجه نحو الاهتمام أكثر بالدراسات والمقاربات التكاملية والمتعددة المداخل، نظرًا لقصور المقاربات الأحادية السابقة وعجزها عن تفسير الظواهر الإنسانية والاجتماعية المركبة، على اعتبار أن الإنسان كائن معقد).

#### ب. مجتمع الدراسة وعينته

يمثل مجتمع الدراسة كل المستهلكين المغاربة (الأسر) (دون اعتبار الطرف الثاني المكون للاستهلاك، المتمثل في المؤسسات العمومية، تبعا لتقسيم المحاسبة الوطنية وفق نظرة ماكرو اقتصادية)، البالغين من العمر 15 سنة فما فوق، وقد تم

الديانات المختلفة بكل من بريطانيا وماليزيا تجاه البطاقات الائتمانية، ومن النتائج التي توصل لها تأثير القيم الدينية، خاصة الإسلامية منها، في التعامل بهذا النوع من النقود الالكترونية، باعتبار توظيفاتها تشوبها شبهة الربا من خلال الفوائد المحصلة بها، وكتاب الرؤية الإسلامية لسلوك المستهلك لزيد بن محمد الرماني [34]، بسط الكاتب من خلاله رؤية الإسلام في ترشيد سلوك المستهلك بمقاربة إسلامية من خلال حزمة من الضوابط والقواعد الموجهة، وكتاب التحليل الاقتصادي الرياضي لسلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي - دراسة مقارنة - لمحمد بن بشير البنجابي [35]، اعتمد فيه المؤلف التحليل الرياضي لمجموعة من المفاهيم الدينية، كالمنفعة والرشد والمقاصد والحاجة، وينضاف إلى هذه المراجع نتائج الدراسات الميدانية السابق ذكرها ودراسات نشرت حديثا من مراكز بحثية مختلفة دولية (كالبانك الدولي وصندوق النقد الدولي) ووطنية تشير إلى تنامي الاهتمام بالمالية الدينية وخاصة المالية الإسلامية.

#### 4. الطريقة والإجراءات

##### أ. منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على مناهج وأدوات بحث أهمها: التحليل التاريخي المقارن لمعطيات المعرفة الدينية، بغية استثمار نتائجها ضمن رؤية تراعي التربية الدينية والتنشئة على القيم المشتركة بين الديانات الإبراهيمية الثلاث، وربطها بواقع الناس الاقتصادي والمالي، ونقد وتقويم النظريات المختلفة المرتبطة بالتمويلات الائتمانية على ضوء المبادئ والقواعد الدينية والاقتصادية والواقع، والمنهج الاستنباطي بفرعيه التجريدي والرياضي. وفيه يتم استخلاص النتائج من الافتراضات والمسلمات، ويستخدم هذا المنهج في النظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي، المنهج الاستقرائي ويتم فيه استخلاص النتائج العامة من دراسة حالات جزئية (جهة تادالا - أزيلال نموذجًا)، أي بالتدرج من الخاص إلى العام. ويقوم هذا المنهج على الملاحظة العلمية وجمع البيانات واختبار

اختيار هذا السن لموافقة شروط التقارير الدولية والأممية، ولتسهيل عملية المقارنة. أما المجتمع قيد الدراسة، فيتمثل في ساكنة جهة تادالا - أزيلال باعتبارها جهة في نمو متسارع، وتزخر بمؤهلات طبيعية وبشرية ومالية مهمة، وتسهم بنسب معتبرة في الناتج الداخلي الخام للمغرب، في حين شملت عينة الدراسة 1400 أسرة، موزعة بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الزراعة والصناعة والتجارة)، وبين كل الشرائح الاجتماعية والمهنية والدينية بأقاليم الجهة الثلاثة (بني ملال وأزيلال والفيقه بن صالح)، بشكل متناسب مع عدد السكان والفئات السوسيو- مهنية الكبرى، الواردة في الإحصاء العام للسكان والسكنى بالمغرب لسنة 2004م [36]، وقد بلغ عدد الاستبيانات المسترجعة 1241 استبيانا، أي بنسبة 88.64% وهي نسبة مهمة مقارنة مع مجموعة من الدراسات التي تتجاوز بالكاد 50%، ومرد ذلك للتقنية المعتمدة المحكمة في توزيع وجمع الاستبيانات، ويبين الجدولان أسفله (1 و2) بعض أهم هذه الخاصيات.

### جدول 1

توزيع عينة الدراسة تبعا للديانة أو العقيدة

	الديانة أو العقيدة			النسبة التراكمية
	العدد	النسبة	النسبة الفعلية	
الإسلام	1224	98.6	98.6	98.6
اليهودية	8	0.6	0.6	99.3
النصرانية	8	0.6	0.6	99.9
آخر	1	0.1	0.1	100.0
المجموع	1241	100.0	100.0	

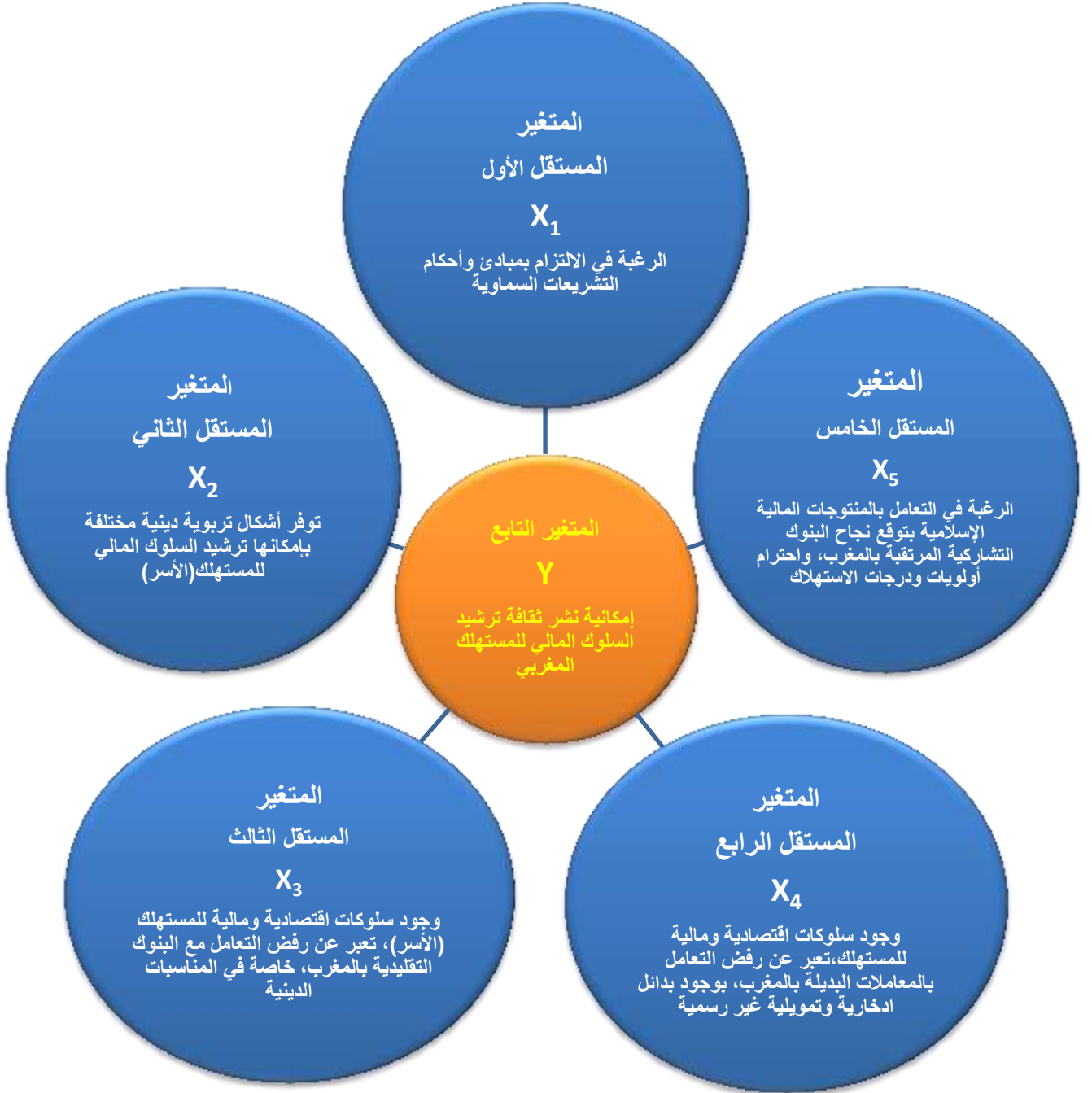
### جدول 2

توزيع عينة الدراسة تبعا للمستوى الدراسي والتكويني

	المستوى الدراسي والتكويني			النسبة التراكمية
	العدد	النسبة	النسبة الفعلية	
بدون	249	20.1	20.1	20.1
الكتاب/محو الأمية	109	8.8	8.8	28.8
تعليم عتيق	45	3.6	3.6	32.5
الابتدائي	183	14.7	14.7	47.2
الإعدادي	146	11.8	11.8	59.0
الثانوي أو ما يعادله	209	16.8	16.8	75.8
دبلوم الدراسات الجامعية أو ما يعادله	101	8.1	8.1	84.0
الإجازة أو ما يعادلها	130	10.5	10.5	94.4
الماستر أو ما يعادله	43	3.5	3.5	97.9
الدكتوراه أو ما يعادلها	26	2.1	2.1	100.0
المجموع	1241	100.0	100.0	

يبرز الجدول أعلاه أن الدراسة قد شملت كل المستويات الدراسية والتكوينية، من الفئات الأمية إلى الفئات الحاصلة على الدكتوراه، للوقوف على كل الآراء ذات الخلفية التعليمية والثقافية، مع ملاحظة أن نسبة الأمية بلغت 20.1 %، وهي نسبة مهمة تعكس ارتفاع نسبة الأمية بالجهة كما جاء في التقارير الوطنية حول نسبة التمدن بالجهة، كذلك ارتفاع نسبة فئة الثانوي أو ما يعادله، التي بلغت 16.8% وهي نسبة مقصودة لأهميتها في الدراسة يمكنها أن تبرز بشكل جلي تأثير التربية الدينية على السلوك المالي الآني والمستقبلي، باعتبار مرحلة الثانوي التأهيلي مرحلة تأهيلية لتحمل المسؤولية الأسرية

والاستعداد للمساهمة في التنمية الوطنية. ركزنا كذلك على فئة ب. نموذج الدراسة ومتغيراتها خاصة وهي فئة التعليم العتيق لارتباطها الوثيق بمجال الدراسة.



شكل 1

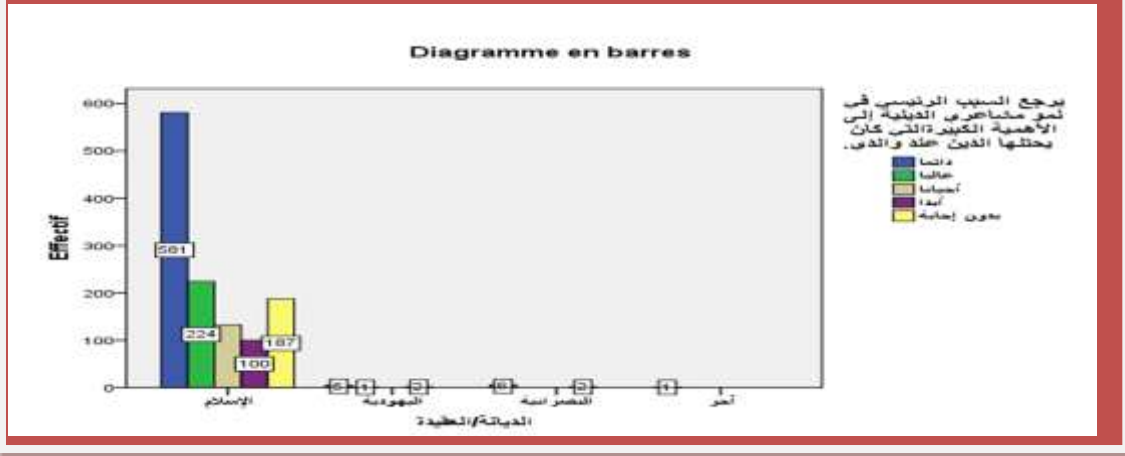
غير متفق إطلاقاً / أبداً - بدون إجابة).

##### 5. النتائج ومناقشتها

أ. من نتائج الدراسة بناء على الإحصاء الوصفي

يتألف كل متغير من مجموعة من المؤشرات التي تصفه بشكل واضح، وفق سلم اختيارات مكون من خمس درجات مرقمة من 1 إلى 5 حسب طبيعة السؤال كما يلي: (متفق كلياً / دائماً - متفق شيئاً ما / غالباً - غير متفق شيئاً ما / أحياناً -

## مبيان رقم 2: دور الأسرة في التربية الدينية



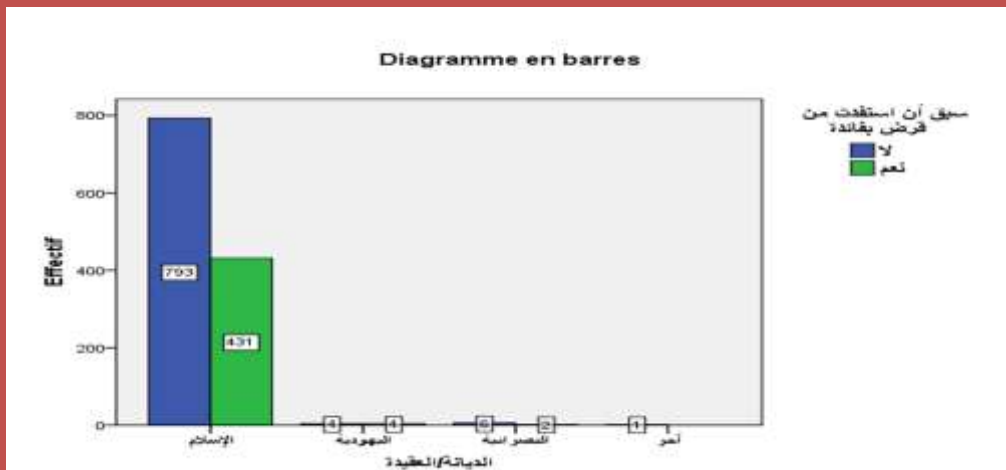
شكل 2

### دور الأسرة في التربية الدينية

تصريحات المستجوبين من الديانات الأخرى، أثناء مقابلة مجموعة من رجال الدين المسيحيين والطلبة الأفارقة ويهود المنطقة، حيث لازلت الأسر المتدينة تقوم بدورها في تربية أبنائها تربية دينية، كما أكد أتباع الديانات الثلاث رفضهم للاستغلال والظلم في المعاملات المالية، وموافقتهم على أهمية الترشيد من خلال المقابلات وأجوبة الاستبيان.

يوضح المبيان (رقم 1) أعلاه أن دور مؤسسة الأسرة محوري في التربية الدينية، لدى معتقي الديانات السماوية الثلاث (اليهودية والنصرانية والإسلام)، من خلال ارتفاع نسبة درجة (دائماً) مقارنة بالدرجات الأخرى ضمن كل فئة، رغم انخفاض عدد المستجوبين من الديانات الأخرى غير الإسلام. وهو دليل على أهمية الأسرة كقوة أساسية داخل المجتمعات في تنشئة الأجيال، خاصة لدى الأسر المتدينة. ويؤكد هذه النتيجة

## مبيان رقم 3: الفائدة البنكية من خلال الشرائع السماوية والسلوك المتوقع تجاه البنوك التشاركية (الإسلامية)



شكل 3

### الفائدة البنكية من خلال الشرائع السماوية والسلوك المتوقع تجاه البنوك التشاركية (الإسلامية)

والنصارى، ما يبين التأثير الهام للعامل الديني في تقليص التعامل مع البنوك التقليدية للمسلمين والنصارى خاصة، حيث

ويبين المبيان (رقم 3) أعلاه ارتفاع عدد المستجوبين، الذين لم يسبق لهم أن استفادوا من قرض بفائدة، خاصة لدى المسلمين

البورجوازية باعتبارها وسيلة للاستغلال. إذ تستغل حتى المناسبات الدينية المسيحية للترويج للاقتراض لاقتناء بعض الأغراض المقدسة، مشيرين إلى استغلال ثروات البلدان الإفريقية بتهاافت الدول الاستعمارية السابقة، في حين يعيش السكان الفقير والحرمان.

أما فئة اليهود، فقد بينت نتائج المقابلة معهم، أن الاقتراض بفائدة - حسب اعتقادهم - محرم في المناسبات الدينية خاصة، ويتضح هذا لما قمت بمقابلة عدة أشخاص من اليهود، ومن أهم هذه المقابلات، مقابلة خبير محاسبي يهودي له إمام كبير بالدين والاقتصاد، أبرز فيها التقارب الكبير بين الشعائر الدينية للأديان التوحيدية، باعتبار أصلها الواحد. إذ يرى أن الربا الحرام هو من الإنسان إلى الإنسان، وليس مع المؤسسات البنكية والتمويلية، لأنها معنوية وتحتاج لمصاريف تشغيلية، ويجوز الاقتراض في الحالات الضرورية كالمرض والعمل، والاقتراض بفائدة - عموماً - ليس حراماً، لغياب نصوص صريحة تحرم الفائدة، باستثناء الأعياد والمناسبات الدينية، كما يعتبر الحساب لأجل بالبنك مقابل فائدة محرم، ويعتبر استغلال الناس مالياً بالربح الفاحش ظلماً، داعياً لمساعدة الفقراء والمحتاجين لتقليص الفوارق بين الناس.

ب. من نتائج الدراسة بناء على الإحصاء الاحتمالي

- اختبار ملاءمة النموذج

قبل البدء باختبار فروض الدراسة، وجب التأكد أولاً من صحة النموذج، من خلال تبيان غياب التعدد الخطي والارتباط بين المتغيرات المستقلة ذاتها، وأيضاً من خلال سلامة النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي وفق المراحل أسفله:

- اختبار مشكلة التعدد الخطي Multicollinearity

يساعد هذا الاختبار (انظر الجدول رقم 3 أسفله) على التأكد من غياب تعدد خطي بين المتغيرات المستقلة، التي من المفروض أن تكون مستقلة فيما بينها، ويفيد هذا الاختبار أيضاً في استبعاد المتغيرات المستقلة التي تعاني من مشكلة التعدد الخطي. ولتبيان هذا تم استخدام مقياس Collinearity

بينت المقابلات مع مجموعة من النصارى، سواء الأوروبيين منهم أو الأفارقة، اختلاف آرائهم بخصوص التعامل بالفائدة، إذ أبانت عن تضاربها بخصوص حليتها أو حرمتها، ومرد هذا - ربما - لاختلاف نظرة المذهبيين الرئيسيين للمسيحية (الكاثوليكية والبروتستانتية)، فالكاثوليك أكثر محافظة في التعامل بالفائدة من المذهب التصحيحي لمارتن لوتر وكالفن (البروتستانت). وهذا ما أوضحته مقابلة مجموعة من القساوسة الكاثوليك خاصة، ومنهم قس من البينين، زار كنيسة بني ملال (مركز جهة تادلة - أزىلال)، حيث نجده يحظ على وجوب الاقتصاد في الاستهلاك ومساعدة المحتاجين، ولا يوافق على استغلال القروض بفائدة في المناسبات الدينية، لكنه لا يرى مانعاً في التعامل مع الأبنك لتوظيف المال في العقار، مؤكداً أن المعاملات المالية الإسلامية ستكون طريقة جيدة لتحقيق التنمية المستدامة، إذا التزمت بالعدل والمشاركة في الربح والخسارة، ويرى أن إنشاء بنك ديني سيكون فكرة مهمة.

وأكد هذا الكلام أيضاً، إحدى الإيطاليات الكاثوليكيات المستثمرات ببني ملال، بعدما اجتاحت الأزمة المالية الأخيرة أوروبا، لا سيما دول الجنوب، ومنها إيطاليا، حيث ظهرت عواقبها جلية على المهاجرين ومنهم المغاربة، وأوضحت فرنسية كاثوليكية، تشتغل بالجانب التعليمي والثقافي ببني ملال، أنها تعلم بوجود بنوك إسلامية بأوروبا، وتتفق مع التعامل الرشيد مع المال وتوظيفه خاصة في تربية الأبناء، ومشاركة الآخرين بالتضامن ومساعدة المعوزين، مع تركيزها على أهمية التربية الدينية من خلال مختلف المؤسسات التربوية. أما إحدى البروتستانتيات من أوروبا الشرقية تدعى جوديت، فصرحت بأن كل المسيحيين تقريباً يرفضون توظيف القروض البنكية في الاحتفال بالمناسبات الدينية، وهي مستعدة للتعامل مع البنوك التشاركية (الإسلامية)، إذا كانت معاملاتها عادلة وتشاركية فعلاً في الربح والخسارة،

وبين استجواب مجموعة من الأفارقة المسيحيين (كاثوليك وإنجيليين) أن الأبنك الرأسمالية لا تخدم سوى الطبقة

5 يدل على وجود مشكلة التعدد الخطي للمتغير المستقل المعني [37]، والجدول أسفله يوضح النتائج، حيث إن قيم VIF لجميع المتغيرات المستقلة الخمسة أقل من 5، مما يعني أنه لا يوجد تعدد خطي بينها يمكنه أن يؤثر على صحة هذا النموذج.

diagnostics، حيث تم بداية حساب معامل Tolerance لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ليتم حساب Variance (VIF) Inflation Factor)، حيث إن:  $VIF = 1/Tolerance$ ، ويعد هذا الاختبار مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة، ويشير المعيار إلى أن الحصول على قيمة VIF تفوق

### جدول 3

#### نموذج الدراسة واختبار مشكلة التعدد الخطي

النموذج	إحصائيات الخطية	Collinearity statistics
المتغير المستقل	Tolerance	VIF
الرغبة في التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية بتوقع نجاح البنوك التشاركية المرتقبة بالمغرب، واحترام أولويات ودرجات الاستهلاك	.546	1.830
وجود سلوكات اقتصادية ومالية للأسر (المستهلك)، تعبر عن رفض التعامل بالمعاملات البديلة بالمغرب، بوجود بدائل ادخارية وتمويلية غير رسمية	.567	1.764
وجود سلوكات اقتصادية ومالية للمستهلك (الأسر)، تعبر عن رفض التعامل مع البنوك التقليدية بالمغرب خاصة في المناسبات الدينية	.724	1.382
توفر أشكال تربية دينية مختلفة بإمكانها ترشيد السلوك المالي للمستهلك (الأسر)	.459	2.179
الرغبة في الالتزام بمبادئ وأحكام التشريعات السماوية	.479	2.089

امكانية نشر ثقافة ترشيد السلوك المالي للمستهلك المغربي: المتغير التابع

المتعاقبة، أما النتيجة القريبة من 4 فتشير إلى وجود ارتباط سالب قوي. أما النتيجة المثلى فهي التي تتراوح بين 1.5 و2.5، كما أن هناك دراسات أخرى حصرتها بين 1 و3 والتي تشير بذلك إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين القيم المتجاورة للمتغيرات المستقلة [37]، وقد تم اختبار الارتباط الذاتي التجميعي للمتغيرات الخمسة التي تمثل فرضيات الدراسة، وجاءت النتائج كما يلي:

- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation تظهر مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج (انظر الجدول رقم 4 أسفله) إذا كانت المشاهدات المتجاورة مترابطة؛ مما سيؤثر على صحة النموذج، إذ سينتج أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بدرجة كبيرة من جراء ذلك الارتباط. وللتحقق من وجود هذه المشكلة بالنماذج تم استخدام اختبار Durbin Watson وتتراوح قيمة هذه الإحصائية بين (0 و4) إذ تشير النتيجة القريبة من الصفر إلى وجود ارتباط موجب قوي بين البواقي

### جدول 4

#### اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation

نموذج	Model Summary <sup>b</sup>				Durbin-Watson
	R	R <sup>2</sup>	المعدل R <sup>2</sup>	الخطأ المعياري للتقدير	
1	.711 <sup>a</sup>	.505	.503	13.71576	1.465

المتغيرات المستقلة الخمسة (ثوابت): القيم التنبؤية a.

امكانية نشر ثقافة ترشيد السلوك المالي للمستهلك المغربي. المتغير التابع b.

ارتباط ذاتي بين المتغيرات يمكنه التأثير على صحة النموذج. ما يسمح بالانتقال إلى اختبار صحة كل متغير على حدة. - اختبارات المتغيرات المستقلة Xn

من خلال التحليل السابق يتضح أن القيمة العامة D-W هي: 1.465 لجميع المتغيرات المستقلة، وهي بذلك تساوي تقريباً 1.5، القيمة الدنيا المثلى، لذا يمكننا أن نقبل انعدام وجود

التابع. وعليه، يمكن صياغة الفرضية الرئيسية للدراسة رياضيا كما يلي: الفرضية العدمية  $H_0: b_1 = b_2 = b_3 = b_4 = b_5 = 0$ : الفرضية البديلة  $H_1: b_1 \neq b_2 \neq b_3 \neq b_4 \neq b_5 \neq 0$

وبتوظيف الانحدار المتعدد، يتبين من خلال الجدول رقم (5) أن قيمة  $R^2 = 50,5\%$ ، والتي تدل على أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر ما نسبته  $50,5\%$  من التباين الحاصل في المتغير التابع؛ أي أن  $50,5\%$  من إمكانية نشر ثقافة ترشيد السلوك المالي للمستهلك المغربي، من خلال تربية دينية مالية رشيدة، سببها المتغيرات المكونة للنموذج، مما يدل على قوته وتضمنه لغالبية المتغيرات المؤثرة في إمكانية ترشيد السلوك المالي للمستهلك، ولاختبار النموذج فإننا نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) أسفله أن قيمة F المحسوبة هي 252.271، وهي دالة إحصائيا لأنها أكبر من قيمتها المجدولة [38] 2.2141، ما يعني وجود أثر دال إحصائيا للمتغيرات المستقلة في إمكانية ترشيد السلوك المالي للمستهلك، ويؤكد هذا أيضا قيمة F المعنوية، حيث إنها أقل من مستوى المعنوية  $5\%$ ، وهو معيار رفض الفرضية العدمية التي تقيد انعدام التأثير، وقبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتتجلى صحة النموذج الذي تم تبنيه كذلك في خلوه من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث جاءت قيمة D-W [39] في حدود المجال الملائم.

بعد التأكد من صحة النماذج، سيتم أولا التحقق من وجود المتغير المستقل باستخدام اختبار One Sample T Test، ثم دراسة تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة الخمسة على المتغير التابع بشكل منفصل، باستخدام طريقة الانحدار البسيط Regression Simple بين متغير مستقل واحد والمتغير التابع، ثم يليها اختبار صحة النموذج العام من خلال دراسة تأثير المتغيرات الخمسة مجتمعة على المتغير التابع، بتوظيف أسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression، وفي الأخير نستعمل الانحدار المتدرج Stepwise Regresson، لاختيار أكثر المتغيرات تأثيرا في المتغير المستقل.

- اختبار النموذج العام للدراسة

بعد اختبار تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بشكل منفصل، تم تجميع كل هذه المتغيرات الخمسة في شكل نموذج واحد واختبار درجة تأثيرها كلها على المتغير التابع (إمكانية نشر ثقافة ترشيد السلوك المالي للمستهلك المغربي، من خلال تربية دينية مالية رشيدة)، وفق النموذج الرياضي الآتي، كما تم توضيحه أنفا.

$$Y = a + b_1 X_1 + b_2 X_2 + b_3 X_3 + b_4 X_4 + b_5 X_5 + \epsilon$$

ولدراسة هذا النموذج تمت الاستعانة بالانحدار المتعدد لاختبار تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع، وبلييه استخدام الانحدار المتدرج، لإسقاط المتغيرات المستقلة الأقل تأثيرا من النموذج، والاحتفاظ بأكثرها تأثيرا على المتغير

#### جدول 5

نتائج اختبار الانحدار المتعدد للنموذج العام

R	R <sup>2</sup>	F	Sig.	D-W
71.10%	50.5%	252.271	0.000	1.456

المتغير المستقل 5: الرغبة في التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية بتوقع نجاح البنوك التشاركية المرتقبة بالمغرب، واحترام أولويات ودرجات الاستهلاك المتغير المستقل 2: توفر أشكال تربوية دينية مختلفة بإمكانها ترشيد السلوك المالي للمستهلك (الأسر).

وباستخدام الانحدار المتدرج Stepwise Regresson، تم تحديد أكثر متغيرات النموذج تأثيرا في إمكانية ترشيد السلوك المالي للمستهلك بالمغرب، وإلغاء المتغيرات التي يعتبر تأثيرها ضعيفا، وبعد إجراء الاختبار، تبين النتائج الواردة في الجدول رقم (6) أسفله، أن أكثر المتغيرات المستقلة تأثيرا في إمكانية الترشيح المالي للمستهلك حسب الأهمية هما:

جدول 6

نتائج اختبار الانحدار المتدرج لمتغيرات النموذج العام

Sig.	F	R <sup>2</sup>	R	المتغير المستقل	X
0.000	1247.366	%50.20	%70.80	الخامس	5
0.008	6.949	%50.40	%71	الثاني والخامس	5 و 2

والوقف، وتفعيل دور المجتمع المدني لحماية المستهلك (الحسبة الاجتماعية)، وهذا ما أكد عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي لما استعان به مجلس المستشارين للنظر في مضمون مشروع البنوك الجديد، حيث ركز على أهمية الرقابة الصارمة والمتعددة لمختلف المتدخلين حماية للمستهلك من الاستغلال، كما وقع في حالات كثيرة من خلال البنوك ومؤسسات التمويل الصغرى، أو من خلال قروض المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ما جعل الأجيال الحالية تستنزف مدخرات الأجيال المستقبلية، ويتجلى هذا مثلا، في غرق كل الأسر الأمريكية في يم الديون التي لن يسدها في حياته، وما يعتبر أكثر أهمية في التدبير المالي الرشيد تخصيص برامج مندمجة، من خلال مختلف قنوات التربية والتنشئة الدينية، وخاصة الوسائل الحديثة للاتصال، رفعا لمنسوب ودرجات الوعي المالي لدى الأسر، ما ينعكس إيجابا على الأداء العام للمجتمع.

6. خلاصة البحث

تتمثل أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة في كون ترشيد السلوك المالي للمستهلك أمرا واجبا، لما يترتب عنه من كفاءة في الاقتصاد وتنافسيته وتوزيع عادل ومتماثل للثروة، ويعتبر نجاح تجربة البنوك الإسلامية عبر العالم وصمودها أمام الأزمات حافزا لنجاح البنوك التشاركية المرتقبة بالمغرب خلال الأشهر القليلة القادمة، لاسيما وأن معظم المستجوبين متحمسون للتعامل معها، بشرط احترام الضوابط الشرعية في هذا المجال. ويعتبر التعليم الديني عاملا أساسيا في الرفع من المعرفة الدينية، خاصة الحقوق الاقتصادية، ووجوب ترشيد الثروة، على اعتبار المراجع الدينية، من كتب مقدسة وشروحات، تتضمن توجيهات بشأن عقلنة وترشيد الموارد التي تعتبر أمانة في عنق

تبعاً لعمليات التحليل، وما توصلنا له من نتائج تهم قبول أو رفض الفرضيات العدمية للدراسة.

كانت نتيجة التحليل الإحصائي لجميع الفرضيات تفيد أن جميع المتغيرات المستقلة، التي تم افتراضها تؤثر كل منها بشكل مستقل في المتغير التابع، المتمثل في "إمكانية نشر ثقافة ترشيد السلوك المالي للمستهلك المغربي، من خلال تربية دينية مالية رشيدة"، مع تفاوت في درجات التأثير، كما بينت ذلك الدراسة، إضافة إلى أن هذه المتغيرات الخمس مجتمعة تؤثر في إمكانية الترشيح هذه، حيث إنها تمثل ما نسبته 50.50% من المجموع العام للمتغيرات المؤثرة في إمكانية ترشيد السلوك المالي. وتعد هذه النتيجة من أهم الأهداف المرجوة من هذه الدراسة.

وتجلت أهم مؤشرات ترشيد السلوك المالي للمستهلك (الأُسرة) - أساسا - في اعتبار فترات الأزمات الاقتصادية والمالية ناقوس خطر للتأكيد على الحاجة الماسة لتربية مالية شفافة، تحارب كل أشكال الغش والتدليس والغبن والاستغلال، بإعادة بناء القيم على العدل والإنصاف، واعتبار المال مال الله والإنسان مستخلف فيه باستحضار الرقابة الذاتية، وهذا من شأنه الموافقة بين المصلحة الشخصية التي تمجدها الرأسمالية، والمصلحة العامة التي تتأسس عليها الاشتراكية. وقد التجأت مجموعة من الدول الكبرى لاعتماد الاقتصاد المختلط الذي ينسجم مع الطرح الإسلامي، ما يحقق الرفاه الجماعي بإعادة توزيع الثروة المالية وفق مشاركة منصفة لعوامل الإنتاج، يربط التمويل بسلعة حقيقية بشكل عادل مطهرة من مداخل الفائدة، واعتبار المال وسيطا عادلا بين المنفعة والأثمان لا سلعة تباع وتشتري، ما يؤكد دور القيم الدافعة والإيجابية، المتمثلة في ارتفاع مؤشر النقوى، في ترشيد التعامل المالي، من خلال تشجيع الاقتصاد التضامني والصناديق الاجتماعية كالزكاة



الإنسان الخليفة.

إجراءات عملية لتوعية أكبر عدد من المتعاملين تعبئة للمدخرات وترشيدها لتوظيفها، وتقليص الهوة بين فئات المجتمع الإنساني، داخل البلد الواحد أو بين البلدان.

- تفعيل دور المجتمع المدني الدولي والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي تؤمن بالقيم الدينية والإنسانية المشتركة، في حماية المستهلك من كل أشكال الاستغلال، وحفزه على ترشيد استهلاكه مراعيًا حاجيات بني جنسه، خصوصًا بعد تنامي دوره في العقود الأخيرة في الضغط على الدول والحكومات والمؤسسات الرسمية والتوعية، فالمجتمع المدني بمظاهره كافة، هو الأمين الطبيعي على حماية القيم وصيانة الأخلاق.

- المزيد من تعزيز أدوار مختلف مؤسسات التنشئة الدينية حتى تسهم في ترسيخ قيم الترشيد والاقتصاد، لما لها من آثار إيجابية على كفاءة الاقتصاد الوطني.

- العمل على توفير تكوينات بمختلف أسلاك التعليم، تزاوج بين الثقافة الدينية المعتدلة والقواعد والقوانين الاقتصادية والمالية الحديثة، لما لها من آثار في خلق الانسجام والتوافق بين التنظير ومستلزمات الواقع المتغير.

- تنويع العرض المالي من صكوك وتكافل تعبئة للثروات، في أفق تحقيق المغرب للدور الريادي الذي يهدف الوصول إليه، كمركز مالي جهوي رائد.

- حفز البنوك التقليدية، من خلال تدابير وقائية وزجرية، للمساهمة في تمويل الاستهلاك الوطني بشكل فعال، باحترام درجات وأولويات الاستهلاك.

- تدبير ميزانية الأسر باستحداث أدوات وبرامج معلوماتية، كفيلة بتنظيم ومتابعة ميزانياتهم، على اعتبار الأسرة النواة الأساسية لكل مجتمع، ومنها يبدأ الإصلاح والتدبير.

### 8. الدراسات المستقبلية

- القيام بدراسات أخرى تهم نفس الموضوع للتعرف على باقي العوامل التي قد تؤثر في عملية ترشيد السلوك المالي للمستهلك، باعتبارها ظاهرة مركبة ومعقدة.

- إنجاز دراسات معمقة حول الموضوع للوصول إلى نموذج

ويبين وجود سلوكات اقتصادية ومالية للمستهلك (الأسر)، تعبر عن رفض التعامل مع البنوك التقليدية، خاصة في المناسبات الدينية، لاعتبارات متعددة أهمها الديني والجباي، ورفض التعامل بالمعاملات البديلة (مرابحة أو مشاركة أو إيجار)، بوجود بدائل ادخارية وتمويلية غير رسمية (القطاع غير المهيكل)، مؤشرا أساسيا دالا على إمكانية نشر ثقافة ترشيد السلوك المالي للمستهلك المغربي، ما يؤكد تنامي مستوى تعزيز الإحساس بالهوية الدينية، خاصة الإسلامية منها، وتأكيدها كأحد الأسس التي تمتع منها الهوية الاجتماعية والفردية للمغاربة. لاسيما بعد تنامي الاهتمام بوسائل الإعلام الحديثة، من فضائيات وأنترنيت. كما تعتبر الرغبة في التعامل بالمنتجات المالية التشاركية (الإسلامية) من أكثر متغيرات الدراسة تأثيرا في إمكانية نشر ثقافة ترشيد السلوك المالي للمستهلك المغربي، متبوعا بتوفر أشكال تربية دينية مختلفة، ما يتوافق مع الأهداف الأساسية للأطروحة، خاصة بعد المصادقة النهائية على قانون البنوك الجديد، ما يؤكد أهمية اختيار موضوع التربية الدينية كموضوع للأطروحة قيد الدراسة، ومدى توجيهها للسلوك المالي، خاصة في فترة الأزمات هذه.

### 7. التوصيات

انطلاقا من نتائج الدراسة أعلاه، يمكن صياغة التوصيات الآتية:

- ضرورة مرافقة التجربة الجديدة للبنوك التشاركية بالإجراءات والضمانات اللازمة، من لدن السلطات الوصية، حماية للمستهلك وترشيدها لسلوكه. على اعتبار أن الطلب الاستهلاكي الخاص (أو الأسري) من أهم مكونات الطلب الكلي؛ حيث يُمثل في كثير من الدول الإسلامية حوالي ثلثين من الدخل الوطني، كما أن حصة الاستهلاك الأسري من إجمالي الاستهلاك تشكل أكثر من 60%.

- توظيف تعاليم الديانات السماوية لنشر الوعي الاستهلاكي

الرشيد، باجتنب المعاملات المضرة بالاقتصاد الإنساني، واتخاذ

[12] الكوادي، محمد، (2012)، الاجتهاد والتجديد في الفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية لأزمات ودورات الفكر الاقتصادي الرأسمالي، ط.1، دار النفائس، الأردن، ص 160-161.

[14] السلمي، علي، 1978م، "الإعلان"، مكتبة غريب، القاهرة، ص 49-51.

[15] السويلم، سامي، 1433هـ-2012م، الاقتصاد الإسلامي في عالم مركب: دراسة استطلاعية باستخدام المحاكاة على مستوى الوحدة، كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، ص. 83-84.

[19] وقد تم نشر القانون الجديد المتعلق بمؤسسات الإئتمان والهيئات المعتمدة في حكمها بالجريدة الرسمية عدد 6328 بتاريخ فاتح ربيع الآخر 1436هـ (22 يناير 2015)، حيث خصص الباب الثالث للبنوك التشاركية (الإسلامية) من الفصل 54 إلى الفصل 70 مكرر.

[22] الموحى، عبد الرزاق رحيم صلال، 2001م، العبادات في الأديان السماوية: اليهودية - المسيحية - الإسلام، دمشق، دار الأوائل، ط. 1.

[24] يوسف، أحمد، 1410هـ/1990م، القيم الإسلامية في السلوك الاقتصادي، القاهرة، دار الثقافة، ط. 1.

[25] ناصر، إبراهيم، 1404هـ/1983م، التربية وثقافة المجتمع (تربية المجتمعات)، بيروت، دار الفرقان، ط. 1.

[26] العلواني، طه جابر، 1430هـ/2009م، التعليم الديني بين التجديد والتجميد، القاهرة، دار السلام، ط. 1.

[27] مؤسسة الملك عبد العزيز، 2004م، أعمال الندوة المنعقدة بشراكة بين مؤسسة الملك عبد العزيز ومؤسسة كونراد أدناور، الدار البيضاء، يومي 5 و6 دجنبر 2003، كيف يدرس الدين اليوم"، الدار البيضاء.

تطبيقي فعال يسهم في ترشيد السلوك المالي للمستهلك. - بما أن أثر التمويل المصرفي الإسلامي إيجابي، وذو علاقة قوية بالنتائج المحلي الإجمالي، فإنه من الأهمية على الجهات المعنية أن تدعم المصارف الإسلامية في تقديم التسهيلات وزيادة الإعفاءات، بهدف خلق تنمية شاملة في كافة القطاعات الاقتصادية.

- توصي الدراسة بضرورة مساهمة المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة من أجل تحقيق تنمية قوية وشاملة، وتخفيف الفقر في المجتمع.

- اختبار فرضيات هذه الدراسة في بيئات ومناطق أخرى، من خلال دراسات مقارنة، سواء على المستوى الوطني، في إطار تعزيز الجهوية المتقدمة والموسعة، أو على المستوى الدولي، في إطار تعزيز العلاقات والاهتمامات المشتركة، كالعلاقة مع الدول الإفريقية مثلا، لاسيما وأن مجموعة من الدراسات [40] قد أنجزت تؤكد أهمية الروابط التاريخية والدينية بين المغرب وهذه الدول، في إطار علاقة جنوب - جنوب المبنية على المعاملة بالمثل.

## المراجع

### أ. المراجع العربية

[3] يوسف، أحمد، 1410هـ-1990م، القيم الإسلامية في السلوك الاقتصادي، دار الثقافة، القاهرة، مصر، ص 80-107.

[5] فيبر، ماكس، د.ت، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، ترجمة محمد علي مقلد، مركز الإنماء القومي، لبنان، ص 5-15. وانظر مثلا ص 18، حينما تحدث عن تأثير خصوصيات الذهنية بظروف الوسط المحيط، أو نمط التربية التي يرسخها المناخ الديني لدى الطائفة أو الوسط العائلي.

[9] شبرا، محمد عمر، ونيهاوس فولكر، 2011، الاقتصاد والأخلاق، دمشق، دار الفكر، ص 14.

[39] حيث إن  $0 < D.W < 4$ ، فإذا اقتربت قيمة (D.W) من الصفر، يكون هناك ارتباط ذاتي موجب، ويكون العكس إذا اقترب من 4، وينعدم وجوده عند القيمة الوسطية للمعاملة (D.W)، وعليه فإن وجود الارتباط الذاتي أو عدمه يمكن تحديده على أساس توزيع طبيعي. انظر: راشد، صفوان ناظم، 2006، "مقارنة بين قيم معامل الارتباط الذاتي في تقدير المعلمات بطريقة المربعات الصغرى العامة"، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، ص، 121 - 135.

[40] الشكري، أحمد، 1999م، الإسلام والمجتمع السوداني: إمبراطورية مالي 1230 - 1430م، ط.1، أبو ظبي، المجتمع الثقافي، كما أن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية المغربية عقدت شراكات مع مجموعة من الدول الإفريقية جنوب الصحراء لتكوين الأئمة وفق تربية دينية معتدلة ووسطية تراعي التطور والتحول التي يعرفها العالم.

#### ب. المراجع الأجنبية

[1] Kamaara, Eunice Karanja.2010. " The role of inter-religious Education in Fostering Peace and Development", in International Handbook of Inter-religious Education, Springer Dordrecht Heidelberg London New York, pp. 659-672. Habson, J. A., 2011, "God and Mammon: The Relations of Religion and Economics", Routledge, Abingdon, Oxon, PP. 1-54.

[2] Imber, J. B. ,2009, Markets, Morals and Religion, Transaction Publishers, New Brunswick, New Jersey ,P. 117-190.

[4] Iannaccone L. 1991. "The Consequences of Religious Market Structure: Adam Smith and the Economics of Religion." Rationality and Society 3: 156-177. Thomas J, Olson DVA. 2010. "Testing the Strictness Thesis and Competing Theories of Congregational Growth. Journal for the Scientific Study of Religion 49: 619-639. Iannaccone L. 1995. "Voodoo Economics? Reviewing the Rational Choice Approach to Religion."

[28] Amartya Sen 2009م، في الأخلاق وعلم الاقتصاد، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث، عمان، الأردن، ط.1 .

[29] سلوم، طاهر عبد الكريم، وجمل محمد جهاد، 1430هـ/2009م، التربية الأخلاقية: القيم مناهجها وطرائق تدريسها، العين، الإمارات، دار الكتاب الجامعي، ط. 1.

[30] سعيد، سعاد جبر، 1429هـ/2008م، القيم العالمية وأثرها في السلوك الإنساني، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط. 1.

[31] دوابة، أشرف محمد، 2010م/1431هـ، نحو تربية مالية أسرية راشدة، الكويت، روافد.

[32] زيدان، أكرم، 1429هـ/2009م، سيكولوجية المال: هوس الثراء وأمراض الثروة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 351، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

[34] الرماني، زيد بن محمد، 1422هـ/ 2001م، الرؤية الإسلامية لسلوك المستهلك، دار طويق، ط. 1.

[35] البنجابي، محمد بن بشير، 1410هـ-1990م، التحليل الاقتصادي الرياضي لسلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي- دراسة مقارنة-، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، شعبة الاقتصاد الإسلامي.

[36] انظر موقع المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب [www.hcp.ma](http://www.hcp.ma)

[37] زغلول، سعد، 2003، دليلك إلى البرنامج الإحصائي spss ver 10، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد، ص 83.

[38]  $F(0.05 ; 5 ; 1239)$  وتستخرج من جدول F انطلاقاً من المعطيات بين قوسين.

- [13] LADWEIN, R., (2003), Le comportement du consommateur et de l'acheteur, 2<sup>ième</sup> édition, Economica, Paris. P. 14-17. [www.culture-materielle.com](http://www.culture-materielle.com).
- [16] El Ayadi, M., Rachik, H., et Tozy M., 2007, L'ISLAM AU QUOTIDIEN: Enquête sur les valeurs et les pratiques religieuses au Maroc, Religion et Société, collection dirigée par Mohamed–Sghir Janjar, Editions Prologues, Casablanca, p. 74, p. 154-156, et p.200.
- [17] Revue Thomson Reuters, 2014, Morocco Islamic finance 2014: Unlocking the kingdom's potential, p. 1-188, [zawya.com](http://zawya.com).
- [18] El abdaimi, M., 1994, « Maroc: pays émergent ?, bilan et perspectives d'une transition financière », Marrakech, éditions berepie, p. 251-272.
- [20] EL ABDAIMI, M., 1994, Economie politique, imprimerie najah el Jadida, Casablanca, p. 28-30.
- [21] Debesse M., Mialaret G.: Traité des sciences pédagogiques, Tome 1, Paris, P.U.F., 1969, pp. 24-25.
- [23] Attali, J., 2002, Les Juifs, le monde et l'argent: Histoire économique du peuple juif, Fayard, 1<sup>ère</sup> édition.
- [33] Nazimah, H., 2011, « An Analysis of Attitudes to Islamic and Conventional Credit Cards in Malaysia: Perspectives on Selection Criteria and Impact Analysis », A Doctoral Thesis, Durham University, <http://etheses.dur.ac.uk/3326/>.
- Journal for the Scientific Study of Religion 34 (1): 76-88. Gaus, G. 2008. "Instrumental and Economic Rationality" and "Utility Theory, "Chapters 1-2 in G Gaus, On Philosophy, Politics, and Economics. Thomson Wadsworth.
- [6] Nelson, R., 2014, Economics as religion from Samuelson to Chicago and Beyond, with new epilogue, Pennsylvania State University Press, USA, P. 23- 50.
- [7] Dean, J.M., and Waterman, A.M.C., 1999, Religion and Economics: Normative Social Theory, Kluwer Academic Publishers, Boston/Dordrecht/London.
- [8] Vickers, D., 1997, Economics and Ethics: an introduction to theory, institutions, and policy, Praeger Publishers, Westport, Greenwood Publishing Group, USA.
- [10] Nord, W.A. Haynes, C.C., 1998, Taking Religion seriously across the curriculum, association for supervision and curriculum development, Alexandria, Virginia USA, pp. 15-59(the educational framework) ,pp. 97-116(civics and economics), and pp. 181-200(moral education). See either: Lehrer, E. L. (2009). Religion, Economics, and Demography: The effects of religion on education, work, and the family. New York, Routledge. And: Hungerman, Daniel. 2014. "The Effect of Education on Religion: Evidence from Compulsory Schooling Laws," Journal of Economic Behavior and Organization.
- [11] Diamond, P., et Vartiainen, H., Behavioral Economics and Its Applications, Princeton University Press et Princeton and Oxford, p. 86. Luca, N., 2011, "Multi- level Marketing: At the crossroads of economy and religion", in Research in Economic Anthropology: The economics of religion Anthropological Approaches, volume 31, Emerald Books, PP. 217-240

# RELIGIOUS EDUCATION AND ECONOMIC BEHAVIOR: APPROACH ON THE FINANCIAL BEHAVIOR OF THE CONSUMER IN MOROCCO CASE STUDY: TADLA-AZILAL REGION

**MOHAMED EL-GOUADI**  
**Institute Of African Studies**  
**Faculty Of Education Sciences**  
**Mohammed V University**

***Abstract\_** The present research study intends to monitor and analyze the nature of possible relationships between different forms of religious education and the economic and financial behavior of household consumption in Morocco, taking into account the current national and international transformations, especially in an era of economic and financial crises that widen the gap between the rich and the poor. A predictive statistical model (multiple regression analysis) is used to investigate the impact of five independent variables on dependent variable: “the possibility of spreading and enhancing the culture of rationalization of the financial behavior of the consumer in Morocco”, through a sample of 1,400 families (quantitative study) from Tadla Azilal region according to a random stratified way. Adherents of Judaism and Christianity are also included (qualitative study); to establish a common religious educational that can rationalize the economic and financial behavior of household consumption. To achieve the research’s objectives and verify hypotheses, it used the necessary tests on the paragraphs of the questionnaire, to demonstrate the suitability of the model for the study. The results showed the power of the model and guaranteed by the majority of the variables affecting the possibility of rationalizing the financial behavior. So that the providing of various forms of religious education efficiency guarantor to reach this rationalization, that can predict the success of anticipated participatory banks in Morocco. And the statistical analysis results Shows the details of the used model.*

***Key words:** Religious Education; Economic and financial behavior; Moroccan consumer.*